قضية المتفجرات في لبنان تكشف العوائق القضائية أمام نزع سلاح "حزب الله"

بواسطة حنين غدار (/ar/experts/hnyn-ghdar-0)

٢٣ نوفمبر ٢٠٢٦
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/lebanons-explosives-case-highlights-judicial-obstacles-disarming-hezbollah)

عن المؤلفين



حنين غدار (/ar/experts/hnyn-ghdar-0)

حنين غدار هي زميلة أقدم في برنامج الزمالة "فريدمان" في "برنامج «ليندا وتوني روبين» حول السياسة العربية" في معهد واشنطن، حيث تركز في عملها على السياسة الشيعية في مختلف أنحاء منطقة المشرق.

تحليل موجز

ما لم تجعل واشنطن الإصلاح القضائي والتنفيذ الفعلي للقانون جزءا من تعاملها مع بيروت، ستبقى قرارات الحكومة بنزع سلاح "حزب الله" وتفكيك بنيته عرضة للعرقلة والترهيب.

أعادت مصادرة **(https://thisisbeirut.com.lb/features/reports/will-lebanon-deliver-justice-in-the-explosives-case-or-is-it-political-theater)** نحو 500 كيلوغرام من المتفجرات من سيارة في ضهر البيدر الشهر الماضي طرح السؤال الذي لا يغيب عن لبنان: من يملك قرار السلاح، "حزب الله" أم الدولة؟ فقد اعترضت قوى الأمن الداخلي الشحنة، لكن المشكلة ظهرت حين وصلت القضية إلى المحكمة العسكرية الدائمة، وهي جهة لها سجل طويل في حماية الحزب من المساءلة (انظر أدناه). ودعا **(https://www.naharnet.com/stories/en/323236-cabinet-to-discuss-referring-hezbollah-explosives-case-to-judicial-council)** وزير العدل عادل نصار إلى إحالة القضية إلى المجلس العدلي، أعلى هيئة قضائية تنظر في الجرائم الماسة بالأمن الوطني، غير أن مجلس الوزراء أرجأ القرار تحت ضغط سياسي وتهديدات **(https://waradana.com/english/article/276041-hezbollah-threatens-internal-escalation-over-explosives-shipment-investigation)** من "حزب الله".

وتمس هذه القضية عددا من أخطر الملفات القانونية والأمنية في لبنان. فالحزب يسعى إلى حماية نفوذه داخل المؤسسات **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mwajht-syasat-hzb-allh-fy-aadt-alamar-wmjls-aljnwb)** وحرية الحركة التي يحتاجها لإعادة بناء ترسانته العسكرية المستنزفة واستعادة شرعيته في الداخل. أما الحكومة فتختبر القضية قدرتها على فرض سيادتها وتنفيذ قراراتها. كما تختبر وفاءها بالتزاماتها بموجب "الإطار الثلاثي" **(https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesman/2026/06/trilateral-framework-between-the-united-states-of-america-the-state-of-israel-and-the-republic-of-lebanon)** الذي رعته الولايات المتحدة مع إسرائيل، وقدرتها على حماية المواطنين. وهذا الجانب الأخير لا ينبغي إغفاله، إذ سبق أن استخدم "حزب الله" متفجرات «سي 4» مماثلة لاغتيال **(https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2026/10/12/lebanon-vows-firm-action-after-seizing-explosives-including-those-linked-to-assassinations)** سياسيين وصحفيين لبنانيين.

"حزب الله" يرفع سقف التحدي

حتى الآن يبدو أن تحدي الحزب المباشر لسلطة الدولة يؤتي ثماره. ففي 5 تشرين الثاني/نوفمبر زار (https://www.mtv.com.lb/en/news/1755526) وفد رفيع من "حزب الله" قصر العدل في بيروت لإيصال رسالة واضحة إلى القاضي أحمد رامي الحاج، النائب العام لدى محكمة التمييز. وأعلن أعضاء الوفد أن المتفجرات المصادرة تعود إلى الحزب وأنها كانت مخصصة لعمليات ضد إسرائيل، واعتبروا أن أي إدانة في القضية ستكون بمثابة "قطع يد المقاومة"، في تكرار لتصريحات سابقة (https://www.reuters.com/world/middle-east/hezbollah-says-it-owned-confiscated-explosives-meant-attack-israel-2026-10-15/) لأحد نواب الحزب. وكان استقبال أرفع مدع عام في البلاد وفدا مرتبطا بجريمة تجاوزا بحد ذاته، لكن القاضي الحاج زاد الطين بلة حين قال لأحد الصحفيين (https://thisisbeirut.com.lb/news/politics/lebanons-prosecutor-general-explains-absence-of-terrorism-charges-in-hezbollah-explosives-case) في 9 تشرين الثاني/نوفمبر إن غياب الأدلة هو سبب عدم توجيه تهم الإرهاب إلى المشتبه بهم، مع أنه تلقى الدليل واضحا من فم الإرهابي نفسه، إن صح التعبير.

وفي اليوم نفسه الذي استضاف فيه الحاج أعضاء الحزب في مكتبه، أصدرت الولايات المتحدة بيانا مشتركا (https://today.lorientlejour.com/article/1553444/arrest-warrants-issued-for-2-hezbollah-members-11-others-to-be-summoned-dahr-al-baidar-explosives-case.html) مع أستراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة دعا إلى تحقيق مستقل في ضبط المتفجرات. (وتفيد التقارير (https://today.lorientlejour.com/article/1553649/dahr-al-baidar-case-why-france-stayed-off-the-5-embassies-statement.html) بأن فرنسا دعيت إلى الانضمام لكنها رفضت.) وجاء البيان بعد قرار المحكمة العسكرية في 30 تشرين الأول/أكتوبر توجيه تهم إلى ثلاثة عشر شخصا بجرائم تتعلق بأمن الدولة ونقل الأسلحة من دون ترخيص. لكن اثنين فقط من المشتبه بهم أوقفا، هما هيثم أمهز وعلي الكردي، مع أن الثلاثة عشر جميعا شاركوا في نقل شحنة ضخمة من المواد القاتلة من البقاع إلى الضاحية الجنوبية لبيروت. وبعد مرور أسبوعين، لم يعلن محققو المحكمة العسكرية بعد من أذن بنقل الشحنة أو من يدير الشبكة التي زودتها، رغم إعلان "حزب الله" ملكيته لها على الملأ.

والواقع أن تصريحات الحزب وحدها تمنح المحققين سببا وجيها لا للمضي في القضية وتوقيف المشتبه بهم الطلقاء فحسب، بل لتحميل قيادة الحزب المسؤولية أيضا. ولن يتحقق ذلك إلا بإحالة القضية إلى المجلس العدلي، وهو ما ألمح إليه البيان المشترك حين دعا إلى مسار واضح نحو المحاسبة. وتتطلب هذه الإحالة مرسوما من مجلس الوزراء يضع الجرائم المنسوبة إلى المتهمين ضمن اختصاص هذه المحكمة الخاصة بقضايا الأمن الوطني. لكن مجلس الوزراء أرجأ قرار الإحالة (https://thisisbeirut.com.lb/features/reports/will-lebanon-deliver-justice-in-the-explosives-case-or-is-it-political-theater) في 22 تشرين الأول/أكتوبر، ما دفع وزراء حزب "القوات اللبنانية" إلى الانسحاب من الجلسة. ولأن الحكومة لم تحدد موعدا لجلستها المقبلة بشأن القضية، فقد تبقى في عهدة المحكمة العسكرية المنحازة إلى أجل غير مسمى.

كان توجيه تهم خطيرة إلى ثلاثة عشر عضوا في "حزب الله" خطوة مرحبا بها، لكنه لا يكفي. فالمحاسبة الحقيقية تتطلب كشف من نظم عملية نقل المتفجرات وفرض العواقب القانونية عليه. وازدادت الحاجة إلى تحرك عاجل حين أوقفت (https://thisisbeirut.com.lb/news/politics/5-hezbollah-members-arrested-between-batroun-and-bcharre-districts-in-lebanon) قوى الأمن الداخلي خمسة أعضاء آخرين في الحزب في 10 تشرين الثاني/نوفمبر. وبحسب شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي، عثر بحوزة هؤلاء على وثائق تذكر أسلحة قنص وتتضمن قائمة بمواقع في الأقضية الشمالية ذات الغالبية المسيحية، ما يشير إلى تهديدات إضافية للأمن الداخلي.

لماذا يعد المجلس العدلي خيارا أفضل؟

يعود عجز المحكمة العسكرية عن التعامل السليم مع هذا النوع من القضايا إلى مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، حين أدى إخضاع المؤسسات اللبنانية لنظام الأسد في سوريا إلى إضعاف مصداقية القضاء واستقلاليته إلى حد بعيد. وتحولت المحكمة العسكرية تحديدا إلى أداة (https://umam-dr.org/EN/publication_detail/30/) لقمع الصحفيين والناشطين الساسيين (https://israel-alma.org/lebanons-military-court-and-its-president-tipping-the-scales-in-hezbollahs-favor/) وغيرهم من المدنيين، ولحماية حلفاء الأسد المحليين من المساءلة.

وورث "حزب الله" هذه الأداة بعد انسحاب سوريا من لبنان عام 2005. ومنذ ذلك الحين لم يحاسب أي عضو في الحزب على أعمال إرهابية أو اغتيالات أو أعمال عنف في الشوارع أو تفجيرات أو غيرها من التهديدات التي تمس الأمن الوطني، بما في ذلك انفجار مرفأ بيروت المدمر عام 2020.

وظهر هذا الخلل القضائي بوضوح هذا العام أيضا. ففي 9 آذار/مارس، أي بعد أسبوع واحد من إعلان الحكومة عدم شرعية الأنشطة

العسكرية والأمنية لـ"حزب الله"، أطلقت المحكمة العسكرية سراح (https://today.lorientlejour.com/article/1498250/hezbollah-supporters-arrested-last-week-were-released-on-21-bail.html) ثلاثة من أعضائه. وكان الثلاثة قد أدينوا بحيازة أسلحة ونقلها بصورة غير قانونية، وبرر كل منهم نقل الأسلحة بانتمائه إلى الحزب. ومع ذلك اكتفت المحكمة بفرض غرامة زهيدة على كل منهم قدرها 900 ألف ليرة لبنانية، أي نحو 10 دولارات.

وفي 16 آذار/مارس وجهت التهم إلى أربعة أعضاء آخرين (https://today.lorientlejour.com/article/1499478/4-armed-hezbollah-supporters-referred-to-military-investigating-judge.html) في الحزب بعد توقيفهم على حواجز للجيش. كان اثنان منهم ينقلان صواريخ عيار 122 مليمترا، فيما كان الآخران يحملان بنادق ومسدسات. وأطلق سراح الأربعة في نيسان/أبريل.

أما المشتبه بهم الثلاثة عشر في قضية ضهر البيدر فيواجهون اتهامات أخطر، وقد أقر "حزب الله" علنا بملكيته للمتفجرات المصادرة. ومع ذلك لن تصل القضية إلى أي نتيجة إذا بقيت داخل المنظومة القضائية العسكرية نفسها التي فرضت مرارا عقوبات هزيلة على أعضاء الحزب، أو لم تفرض عليهم أي عقوبة أصلا.

وعلى خلاف المحكمة العسكرية، يتألف المجلس العدلي من كبار القضاة المدنيين، وقد أنشئ خصيصا للنظر في قضايا الأمن الوطني الخطيرة. ورغم أن إحالة القضية إليه بقرار من مجلس الوزراء لا تضمن الاستقلالية أو المحاسبة، فإنها تخرج القضية على الأقل من منظومة المحاكم العسكرية التي فقدت استقلالها إلى حد بعيد.

توصيات سياسية

تثبت قضية ضهر البيدر أن السلطات اللبنانية تملك القدرة والصلاحية لاعتراض الأسلحة المرتبطة بـ"حزب الله" ومباشرة الإجراءات الجنائية. وعلى الدولة الآن أن تثبت قدرتها على تقديم المسؤولين إلى محكمة مختصة، وإدانتهم بجرائم خطيرة، وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. فنزع السلاح لا يقاس بعدد الأسلحة المصادرة فحسب، بل بمصير ناقلي هذه الأسلحة ومتسلميها والمعلنين عن ملكيتها. وحتى لو بدأت الحكومة والقوات المسلحة تفكيك بنية الحزب وترسانته بجدية (https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tthr-alatfaq-alatary-allbnany-alaradt-alsyasyt-hy-mftah-alhl-la-alqdrat-aw-alyat)، فلن تعني هذه المكاسب الكثير على المدى البعيد إذا بقي الحزب قادرا على الإفلات من العواقب القانونية الفعلية عبر التأثير في القضاة والمدعين العامين أو ترهيبهم. وعلى المدى القريب، يخاطر رئيس الحكومة نواف سلام ومجلس الوزراء بترسيخ نهج الضغط السياسي الذي يمارسه الحزب وبإضعاف مصداقية الحكومة في الداخل والخارج، إذا استمر تأجيل إحالة قضية المتفجرات إلى المجلس العدلي. ولذلك يجب النظر إلى الإصلاح القضائي باعتباره جزءا أساسيا من جهود نزع السلاح.

ولتحقيق ذلك، ينبغي لواشنطن أن تقرن دعمها للحكومة اللبنانية والجيش والمؤسسات الأمنية باهتمام أكبر بالقضاء، ولا سيما المحكمة العسكرية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- **الضغط على بيروت لإحالة قضية ضهر البيدر إلى المجلس العدلي.** كان البيان المشترك الصادر في 5 تشرين الثاني/نوفمبر بداية جيدة، لكن ينبغي أن تتبعه رسائل واضحة من واشنطن وشركائها بشأن عواقب فرض عقوبات مخففة على المتورطين في نقل المتفجرات أو إعفائهم من أي عقوبة. وعلى هذا الأساس ينبغي الدفع نحو مسار مستقل أمام قضاة مدنيين تقوم فيه المحاسبة على الأدلة.
- **توظيف المساعدات الأمريكية ورقة ضغط للدفع نحو الإصلاح القضائي وإنهاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.** ينبغي لواشنطن أن تدرج في إطار مساعداتها للبنان معايير قابلة للقياس (https://www.skeyesmedia.org/documents/bo_filemanager/International-Aid-to-Security--Judiciary-EN.pdf) للإصلاح القضائي، تشمل تقييد اختصاص المحكمة العسكرية بمحاكمة المدنيين، وتعزيز الضمانات ضد التدخل السياسي، وزيادة الشفافية في التعيينات القضائية وإصدار الأحكام. فالمحكمة العسكرية تستفيد من المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الجيش اللبناني (https://www.cfr.org/articles/should-united-states-be-supporting-lebanese-army)، وبإمكان المسؤولين توظيف هذا التمويل لدفع المحاسبة قدما.
- **فرض عقوبات محددة الأهداف على المسؤولين اللبنانيين الذين يعرقلون مسار العدالة.** ينبغي لوزارتي الخزانة والخارجية الأمريكيتين مراجعة ملفات القضاة أو غيرهم ممن يشتبه في تورطهم في فساد جسيم أو في التدخل بالإجراءات الجنائية، ولا سيما في القضايا المتعلقة بضبط أسلحة غير شرعية.
- **تنسيق الدعم الدبلوماسي والمالي لتعزيز استقلال القضاء.** ينبغي لواشنطن العمل مع شركائها الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية بإصلاح القضاء لدعم شفافية التعيينات واستقلالية الإجراءات وتقوية المحاكم الجنائية المدنية في لبنان. وفي السياق نفسه، يستطيع لبنان عبر وضع إطار علني للقضايا المتعلقة بالأسلحة أن يجعل بيانات هذه الملاحقات أكثر شفافية، وأن يساعد

السلطات في الداخل والخارج على تقييم مدى تطبيق القانون بالمعايير نفسها على جميع القضايا.

- **زيادة المساعدات لقوى الأمن الداخلي، ولا سيما شعبة المعلومات.** نفذت قوى الأمن الداخلي حتى الآن معظم عمليات توقيف أعضاء "حزب الله" وضبط الأسلحة غير الشرعية، وهي تبدي التزاما بنزع السلاح يفوق أي مؤسسة أمنية أخرى في لبنان. ومن شأن المساعدات الإضافية والدعم العلني لضباطها أن يعززا مهمتهم ويساعدا في حمايتهم من ترهيب الحزب.

موصى به



ARTICLES & TESTIMONY

In Calling Israel’s Occupation Unlawful, UK’s Miliband Is in a Class by Himself

٢٠٢٦/١١/٢٢

◆

Robert Satloff

(/policy-analysis/calling-israels-occupation-unlawful-uks-miliband-class-himself)



BRIEF ANALYSIS

Israel Risks Losing Influence Over Gaza’s Future

٢٠٢٦/١١/٢٠

◆

Neomi Neumann

(/policy-analysis/israel-risks-losing-influence-over-gazas-future)



BRIEF ANALYSIS

In Reforming Lebanon’s Economy, Don’t Let the Perfect Be the Enemy of the Good

٢٠٢٦/١١/٢٠

◆

David Schenker

(/policy-analysis/reforming-lebanons-economy-dont-let-perfect-be-enemy-good)

TOPICS

السياسة العربية والإسلامية **(ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamyt/)**

الديمقراطية والإصلاح **(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslah/)** الإرهاب **(ar/policy-analysis/alarhab/)**

المناطق والبلدان

لبنان **(ar/policy-analysis/lbnan/)**